

## حول تعزيز "الإدماج الاجتماعي" في دول المنطقة

لا تزال تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية التي تفجرت عام 2008، مستمرة في التفاعل بأشكال ودرجات متفاوتة في غير منطقة من العالم. وإذا كان تفاعل تلك التداعيات قد اتجه نحو ارتداء طابع أكثر حدة في البلدان الأوروبية - في ضوء ما هو حاصل راهنا في قبرص وقبلها في اليونان - فإن معظم بلدان العالم، بما فيها البلدان العربية، قد تأثرت وما تزال تتأثر بالاتجاهات التراجعية التي حكمت تطور معدلات النمو الاقتصادي عموما وتطور المبادلات التجارية الخارجية والاستثمارات، بما في ذلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وانعكست هذه التطورات، بأشكال شتى، على مسيرة التنمية في بلدان المنطقة، وعلى الجوانب المتعلقة بصورة خاصة بسياسات "الإدماج الاجتماعي" في تلك البلدان.

تبدأ ورقة البحث بنقاش مكثف لمفهوم "الإدماج الاجتماعي"، ليس فقط من زاوية نظرية بحثية، بل كذلك من زاوية الشروط الملموسة لانطباقه على واقع الأوضاع السائدة في بلدان المنطقة. ويتناول هذا النقاش بالتحديد موضوع العلاقة بين "الإدماج الاجتماعي" من جهة والتنمية الاقتصادية من جهة أخرى، وما إذا كان الطرف الأول من هذه المعادلة هو مجرد "متغير متبقي" (Residual Value) يجري التعامل معه استنادا فقط إلى محصلة تطور الطرف الثاني من تلك المعادلة، أم أن "الإدماج الاجتماعي" هو في الأصل جزء لا يتجزأ من عملية التنمية الاقتصادية ذاتها. وارتباطا بذلك، يتناول النقاش توضيح العلاقة بين مفهوم "الإدماج الاجتماعي"، وعدد من المفاهيم الأخرى التي تتقاطع أو تتشابك مع ذلك المفهوم، وبخاصة ما يتعلق منها بالآتي: الحماية الاجتماعية، التأمينات الاجتماعية، شبكات الأمان الاجتماعي، مكافحة الفقر وغيرها من المفاهيم ذات الصلة. والهدف الأساسي من هذا النقاش هو التأكيد على أن مفهوم "الإدماج الاجتماعي" هو أقرب إلى مفهوم كلي، لا يمكن اختزاله في عدد من التدخلات الاجتماعية الموضعية والمحدودة التي تستهدف فئات أو جماعات محددة بعينها.

وتعالج الورقة من ثم واقع التفاوت الاقتصادي والاجتماعي، الحاد والبنوي، الذي تتميز به دول المنطقة، تبعا لامتلاكها أو عدم امتلاكها للموارد (لا سيما الموارد النفطية)، ولثقل أو عدم ثقل وزنها الديموغرافي، وتبعا كذلك لمدى تعرضها أو عدم تعرضها للخضات السياسية والأمنية المتكررة، بالإضافة إلى وجهة ونوعية السياسات العامة المعتمدة في كل حالة على حدة. والغاية من إبراز حجم ونوع التباينات الاقتصادية والاجتماعية التي تميز الواقع العربي، هو الوصول إلى فهم أفضل لدينامية العلاقة بين "العوامل" المتعددة التي تحتضنها المنطقة العربية، والحوول دون اختصار وتبسيط خصائص هذه المنطقة، إنطلاقا فقط من لوحة "المتوسطات الإحصائية" العامة التي تضع جميع بلدان هذه "العوامل" في كفة واحدة. وتحلل الورقة في هذا الإطار أهم المؤشرات الدالة على عمق هذه التباينات الاقتصادية والاجتماعية، وما يتصل منها بمعدلات النمو الاقتصادي، ونوعية هذا النمو وتوزيع ثماره على الفئات الاجتماعية المختلفة، ومدى توفر أو عدم توفر فرص العمل، حجما ونوعا، فضلا عن مروحة الخدمات العامة الأساسية المتاحة وطرق تمويلها، ومن ضمنها خدمات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي وغيرها. وتركز الورقة - بشكل خاص - على محاولة استقرار ما ينسحب من مفاعيل هذه المؤشرات على الأوضاع

المعيشية للأسر، وعلى مدى انتشار أو عدم انتشار ظاهرة البطالة والفقر والاقصاء الاجتماعي في صفوفها، مع محاولة تسليط الضوء، كلما كان ذلك ممكناً، على أوضاع المرأة والشباب والمعوقين والمسنين.

وانطلاقاً مما سبق، تسعى الورقة الى بلورة التوجهات الأساسية التي يفترض أن تعزز "الإدماج الاجتماعي"، من حيث هو ركن عضوي وجزء لا يتجزأ من عملية التنمية الاقتصادية. وتركز هذه التوجهات بصورة خاصة على المرتكزات الاقتصادية لعملية "الإدماج الاجتماعي"، لا سيما موضوع خلق وتوسيع فرص العمل اللائق بالتزامن مع تحسين نوعية التعليم وتحفيز جانب الطلب على العمل من قبل المؤسسات الخاصة، مع ما يتطلبه ذلك من إصلاحات في مناخ الاستثمار وفي السياسات العامة والقطاعية. كما تتناول تلك التوجهات بصورة عامة موضوع تصويب مسار السياسات الاجتماعية الكلية المعنية بانتاج وتوزيع الخدمة العامة وتوفير الحماية الاجتماعية، وإدراج التدخلات الاجتماعية الموضعية المستهدفة للفئات والأسر الأشد فقراً وانكشافاً (عبر شبكات الأمان الاجتماعي)، ضمن الإطار الأعم والأشمل لتلك السياسات الاجتماعية الكلية.